تشخيص برلماني "لثغرات كبيرة" في قانون الانتخابات الحالي

عضوة اللجنة القانونية النيابية بهار محمود أوضحت في حديث لـ"الصباح": أن "قانون الانتخابات يحتوي العديد من الثغرات، أولها أن نظام الانتخابات منسجم مع انتخابات مجلس المحافظات وليس مجلس النواب، ورغم أن هذا القانون يسمح للمستقلين بحق الترشح للبرلمان، إلا أنه لم يضمن لهم الفوز".

وتابعت: "أما الثغرة الأخرى، فهي عدم حصر التصويت بالبطاقة البايومترية"، مبينةً أن "المفوضية تحاول في الوقت الحاضر فرضها، لكن القانون لا يلزم استخدام البطاقة البايومترية حصراً، وذلك يعتبر ثغرة تسمح بالتزوير، وتم الاعتراض على هذا الموضوع في وقتها من دون جدوى"، متهمة جهات "لم تسمها" بالإصرار على تمرير هذه الفقرة التي تعد "ثغرة كبيرة".

وأضافت أن "من الثغرات الأخرى، إبعاد آلية العد والفرز اليدوي، ونحن نريد أن يكون إلكترونيا وبعده يدوي بشرط المطابقة بين الاثنين، ولكن لم تتم الموافقة على هذا الأمر"، مشيرة الى أن "أغلب التزوير الذي حدث في انتخابات 2018 كان بسبب العد والفرز الالكتروني"، داعية إلى "استضافة المفوضية لمعرفة تفاصيل التعاقد مع الشركة الفاحصة، وما إذا كانت موثوقة".

وختمت محمود أن "الانتخابات المبكرة التي طالب بها الشعب ليست هدفاً بحد ذاتها، وإنما كانت المطالبات الواضحة هي تغيير الوجوه والأحزاب المسيطرة على البلد"، مؤكدة أنه "بهذا القانون وبصيغة عمل المفوضية الحالية، فلن تكون هناك انتخابات حرة أو نزيهة".

من جانب اخر أكد النائب عن كتلة "صادقون" النيابية محمد كريم، أن "إجراء تعديلات على قانون الانتخابات مازال مجرد حديث مطروح"، مبيناً أن "كتلة دولة القانون بدأت جمع تواقيع لغرض إجراء تعديلات على القانون الانتخابي"، موضحاً أن عملية القبول بالتعديلات من قبل اللجنة القانونية والكتل السياسية "صعبة جداً في الوقت الحاضر".